

## منع اعتصام لـ«كفاية» ضد الغلاء بعد يوم من السماح بتظاهرات ضد بوش ... البرلمان الأوروبي يدين سجل القاهرة الحقوقي على رغم تهديد المصريين بـ«المقاطعة» القاهرة الحياة - 08/01/17//

شهدت العلاقات بين مصر والبرلمان الأوروبي تدهوراً أمس على خلفية إقرار الأوروبيين قراراً ينتقد سجل القاهرة في مجال حقوق الإنسان. وجاء هذا التطور في وقت فرقت السلطات المصرية تظاهرة نظمتها حركة «كفاية» في القاهرة احتجاجاً على الغلاء، في تصرف يختلف عن تصرفها إزاء المتظاهرين الذين كانوا يحتجون على زيارة الرئيس جورج بوش لشرم الشيخ أول من أمس، والذين لم تعترض الأجهزة الأمنية سيبلهم على رغم الكلام القاسي الذي وجهوه إلى الرئيس الأميركي.

واستدعت القاهرة صباحاً سفراء دول الاتحاد الأوروبي الـ 27 وهددت بقطع العلاقات معه، إذا أقر برلمانه مشروع قرار ينتقد سجل مصر في حقوق الإنسان. رغم ذلك، صادق البرلمان بعد الظهر على القرار بأكثرية 52 صوتاً بينما امتنع 7 عن التصويت. ولوحظ أن إقرار القرار بحضور حفنة من النواب فقط، إذ لم يشارك في الجلسة سوى 59 نائباً من أصل 784.

وكان رئيس مجلس الشعب المصري الدكتور فتحي سرور هدد بأن المجلس «سيدرس في حالة صدور القرار قطع علاقته مع البرلمان الأوروبي» بعدما اعتبره «تدخلاً» في الشؤون المصرية.

وينتقد مشروع القرار الأوروبي أوضاع حقوق الإنسان في مصر على خلفية «انتهاكات» في السجون المصرية وسجن زعيم حزب «الغد» أيمن نور والمحاكمات العسكرية لقيادات «الإخوان المسلمين». ونقلت وكالة «فرانس برس» من استراسبورغ عن أحد رؤساء كتلة الخضر دانيال كوهين - بنديت «أن البرلمان الأوروبي بالغ وسيد نفسه ويقرر ما يريد. إذا أردنا انتقاد حالة حقوق الإنسان في مصر، أو غوانتانامو، أو غيرهما، فسنفعل ذلك». وأضاف: «لا فرق لدي إن علمت بما يفكرون في العاصمة المصرية، فالنواب يقررون بروحهم وضميرهم».

وردأ على سؤال حول إذا ما سيؤثر استياء الحكومة المصرية واستدعاء القاهرة سفراء الاتحاد الأوروبي على تصويت النواب، قال رئيس الكتلة الاشتراكية مارتن شولز «كلا». وأوضح: «ينبغي أن يتحاور البرلمان المصري معنا في مضمون القرار إذا رآه مبالغاً فيه، سيكون الأمر أفضل من التفوه بالتهديدات».

أما رئيس الكتلة الليبرالية غراهام واطسون فقال «نعمت قرارات حول انتهاك حقوق الإنسان أينما كان، بما ذلك في الاتحاد الأوروبي»، مضيفاً أنه «يأسف في شدة» لردة فعل السلطات المصرية من نص «مشروع بالكامل».

وكانت أجهزة الأمن المصرية قبضت صباحاً على المفكر الدكتور عبدالوهاب المسيري (70 عاماً) وزوجته وعدد من أعضاء «الحركة المصرية من أجل التغيير» (كفاية) التي يتولى المسيري منصب منسقيها العام، قيل أن تطلقهم في منطقة تبعد حوالي 70 كيلومتراً من القاهرة. وروى المسيري لـ «الحياة» وقائع الحادث، فقال «إن أعضاء حركة كفاية كانوا يعتزمون تنظيم تظاهرة في ميدان السيدة زينب ضد الغلاء، غير أن قوات الأمن حاصرت المكان ومنعتنا من الوصول إليه». وأضاف: «طلب أحد القادة الأمنيين مني أن أغادر المكان وزوجتي، لكننا رفضنا ووعدنا بأن تكون التظاهرة سلمية وألا تعطل حركة المرور، كما يحصل عند مرور موكب الرئيس حسني مبارك». وأوضح أن «جنوداً أحاطوا بي وزوجتي ونحو عشرة من أعضاء الحركة وألقوا بنا في ميكروباص خاص ورفضوا أن يبلغونا بوجهتنا إلى أن اطلقونا عند أطراف القاهرة الجديدة في العراء بعد نحو ساعة ونصف. وتفضل سائق باص خاص بإعادتنا إلى وسط البلد بعد أن تعرف علينا». ووصف المسيري ما حدث له بأنه «اعتقال من نوع خاص يدل على الجبن والخوف»، وقال: «يبدو أن الحكومة المصرية قررت قيادة قطار الديمقراطية على طريقها».